

مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن  
"معييار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) - دراسة ميدانية"  
The Level of Disclosure in Financial Statement of Banks And Similar Companies in  
Jordan - An Empirical Study

حسين علي خشارمه

قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الإمارات العربية المتحدة، الإمارات العربية المتحدة.

بريد الكتروني: [hkhasharmeh@uaeu.ac.ae](mailto:hkhasharmeh@uaeu.ac.ae)

تاريخ التسليم: (٢٠٠١/٧/١٥)، تاريخ القبول: (٢٠٠٣/٢/٩)

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن. وقد تم تلخيص متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠ إلى بنود، قسمت إلى أجزاء رئيسية، الأول تضمن متطلبات المعيار الخاصة بقائمة للدخل والأرباح والخسائر، والثاني تضمن متطلبات المعيار الخاصة بالميزانية العمومية. ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تصميم استبانة وزعت على عينة الدراسة التي شملت المديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي في البنوك والشركات المندمجة. وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. اتفاق آراء المجيبين حول أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠).
٢. اعتبرت متطلبات المعيار المحاسبي الدولي مهمة جداً من وجهة نظر عينة الدراسة الممثلة للشركات المندمجة في المملكة.
٣. بينت الدراسة أيضاً أن هناك بعض المعوقات التي تعترض تطبيق المعيار بدقة شملت القصور في تدريب الموظفين، وتحديث أسس العمل المحاسبي بما يتلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠. وقد اقترح الباحث التوصيات التالية:
  ١. تعديل بعض بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) ليتواءم مع القوانين والتشريعات السارية وبما يخدم المجتمع المحلي.
  ٢. إدخال أنظمة آلية متطورة ضمن المؤسسات المالية لمواكبة التطورات.
  ٣. إجراء المزيد من الدراسات حول تطبيق المعايير الدولية الأخرى في المؤسسات المالية الأردنية.

## Abstract

The objective of this study is to measure the level of disclosure in the published financial reports of Jordanian Mergers Company.

An index of this criteria was summarized in the form of items which ought to be disclosed. A survey of thirty-two published Jordanian consolidated reports were undertaken. Then the sample reports were analysed to measure the level of disclosure as compared with the items in the index.

The study shows the following:

1. The agreement of the respondents regarding the importance of applying the IAS No. 30.
2. There are some difficulties that retard the implementation of the IAS No. 30 in Jordan such as the inefficient of training employees and updating of accounting basis so as to suit Jordanian environment.

The researcher suggests the following:

1. The necessity to adjust some items of the IAS No. 30 to suit local laws and legislation.
2. The necessity to use new developed systems to reflect international development.
3. The need to do more research and studies about the application of the international accounting standards in Jordanian companies.

## المقدمة

كانت الميزانية العمومية في السابق تعكس المركز المالي للمشروع وصافي أرباحه. ولكن مع تطور حاجات المستفيدين أدى إلى استخدام قائمة الدخل للإفصاح عن المقدرة الربحية للمشروع وحركة نفقاته وإيراداته المختلفة.

وعندما بدأت موجات الكساد في الاقتصاد المعاصر بالظهور وتوالت حوادث الإفلاس في كثير من المشاريع تحول الاهتمام من الإفصاح عن صافي الدخل إلى الإفصاح عن قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي استمرارها دون إفلاس، حيث أن كثيرا من المنشآت أفلست على الرغم من أن قائمة الدخل والمركز المالي لديها كانت تظهر أرباحاً مما أدى إلى المطالبة بالإفصاح عن التغيرات في المركز المالي والإفصاح عن راس المال العامل الذي كان يعد درعا واقيا من الإفلاس (القاضي، المحاسبة المتقدمة، ١٩٩٤، ص ٣).

وعلى الرغم من ذلك فإن المنشآت لم تفصح عن كل ما يحصل ضمن قائمة التغيرات في المركز المالي، ولم يتم تزويد الإدارة بمعلومات كافية حول سيولة المنشأة وقدرتها على سداد التزاماتها، الأمر

الذي أدى بكثير من الشركات التي تتمتع بأرباح جيدة وراس مال عامل موجب أن تعاني من نقص في السيولة أدى إلى إفلاسها. ولم تستطع قائمة التغير في المركز المالي الإفصاح عن ذلك مما هز الثقة بالقائمة ودفع المجتمع المالي إلى الاهتمام بدراسة التدفقات النقدية. فلو استخدمت الشركة الأساس النقدي لأفصحت عن النقص الحاصل في النقدية وربما جنبها الإفلاس بتأمين النقدية اللازمة أو على الأقل حماية مستثمر جديد من شراء اسهم الشركة في نفس العام. وهكذا بدأت تظهر قائمة التدفقات النقدية في دول العالم منذ نهاية العقد الماضي، وبرز دور كبير للجمعيات المحاسبية المهنية التي كانت توصي باستخدامها والإفصاح عنها، وكانت تلزم أعضائها بإعدادها بشكل دوري. وأخذت هذه القائمة بالظهور في الدول العربية، ففي المملكة العربية السعودية قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإعداد مشروع قائمة التدفقات النقدية، وفي الأردن هناك عدة توصيات ومذكرات من البنك المركزي للبنوك المرخصة بإعداد هذه القائمة وتحليلها.

وقد ظهرت أهمية موضوع الإفصاح في الأردن بعد زيادة عدد الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية وخاصة بعد تأسيس سوق عمان المالي عام ١٩٧٨ حيث تم التركيز على الإفصاح من جانب بعض الجهات العلمية والمهنية التي قامت بإصدار عدد من التوصيات والآراء التي تتعلق بالمعلومات التي يتعين الإفصاح عنها. وقد اعتمدت جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين معايير المحاسبة الدولية حيث أصدرت تعميم رقم ٤٥ لعام ١٩٨٩ الذي أوجب على المحاسبين ومدققي الحسابات التقيد بمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ والخاص بالإفصاح عن البيانات المالية للبنوك والشركات المالية حيث بدأت تطبيقه اعتباراً من ١/١/١٩٩١.

وقد انتهجت الدول العربية ومنها الأردن حديثاً سياسة الانفتاح على دول العالم وفتحت أسواقها أمام الشركات التجارية والصناعية العالمية، وأخذت تسهل وتشجع الاستثمارات الأجنبية للمحافظة على الشركات الوطنية وأسواقها. وكان لا بد من الأخذ بسياسة تركيز وتجميع رؤوس الأموال وخير وسيلة لذلك هي سياسة دمج الشركات الأردنية لتصبح متينة قادرة على الصمود وخلق المهارات والخبرات وقادرة على الحفاظ على الأسواق داخليا وخارجيا وفتح أسواق وآفاق جديدة. لذا فإن لموضوع اندماج الشركات وتوحيد الجهود أهمية بالغة وفوائد عديدة منها الحد من المنافسة غير المرغوبة بين الشركات الوطنية والمحلية، وتوحيد جهود الإدارة، وإيجاد أسواق جديدة، وتوفير الخبرة والكوادر الماهرة والفنية المدربة، وتوفير رؤوس الأموال، وتحقيق القدرة على الائتمان، وتحسين

الإنتاج، وتحقيق التكامل الأفقي والرأسي في المشاريع، وتخفيض النفقات والتكاليف وبالتالي خفض الأسعار.

ولتحقيق هذه الاهداف لا بد من توفير معلومات مهمة للمستثمرين وللمساهمين في تلك الشركات المندمجة وغيرهم من المستفيدين من عملية الاندماج بطريقة تسمح لهم بالتنبؤ بمقدرة ذلك المشروع الكبير على تحقيق الهدف من اندماجه وبالتالي تحقيق أرباح في المستقبل وقدرته على سداد التزاماته. لذا أصبح من الضروري تطبيق المعيار الدولي للإفصاح المحاسبي على تلك الشركات الكبرى وعدم إخفاء المعلومات المهمة ونشرها بطريقة صحيحة سواء كانت معلومات كمية أو نوعية تساعد المستثمر على اتخاذ قراراته والتخفيض من حالة عدم التأكد لديه عن الأحداث الاقتصادية المستقبلية. وقد ألزمت التشريعات الأردنية بنشر البيانات المالية للمؤسسات المالية مع إرفاق عدة إيضاحات تحليلية حول عدد من بنود القوائم المنشورة وحسب أهميتها.

### مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في أن البنوك تمثل قطاعاً هاماً ومؤثراً في عالم الأعمال ويستفيد منها أغلب الأفراد والمؤسسات سواء كمودعين أو مقترضين، وكذلك فإن البنوك تلعب دوراً رئيسياً في الحفاظ على الثقة في النظام المالي من خلال علاقتها الوثيقة مع السلطات المنظمة والحكومات والأنظمة المفروضة عليها من تلك الحكومات، لذلك فإن هناك مصلحة هامة وواسعة لجعل البنوك في أوضاع جيدة، وبشكل خاص في ملائمتها، وسيولتها ودرجة المخاطرة النسبية في أعمالها. فعمليات البنوك، وبالتالي متطلبات المحاسبة والإفصاح عنها تختلف عن المنشآت التجارية الأخرى. فالمعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) يعترف بحاجات البنوك الخاصة، ويشجع على تقديم تعليقات على البيانات المالية التي تتعامل مع مسائل مثل الإدارة والرقابة والسيولة والمخاطرة.

ولما كان مستخدمو البيانات المالية يحتاجون لمعلومات ملائمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتساعدهم في تقييم المركز المالي والأداء للبنك وتكون مفيدة لهم في صنع قرارات اقتصادية وتعطيهم فهماً أفضل للنواحي الخاصة بعمليات البنك، لذلك يجب أن تكون الإفصاحات في البيانات المالية للبنك كافية وشاملة لتفي بأغراض المستخدمين. ومن هنا كان هناك حاجة لدراسة مستوى الإفصاح في البنوك والشركات المالية المشابهة وفق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠).

### فرضيات الدراسة

بناء على الخلفية النظرية والدراسات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفرضيات التالية:

#### الفرضية الأولى

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) وتطبيقه على قوائم الدخل في الشركات المندمجة.

#### الفرضية الثانية

يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) وتطبيقه في الميزانية العمومية في الشركات المندمجة.

### أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقييم المتطلبات المختلفة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) وبيان مدى ملاءمته للتطبيق من قبل البنوك والشركات المالية الأردنية العاملة في المملكة والتي اندمجت لخدمة أغراض التوسع وتطوير المجتمع وذلك من وجهة نظر إدارات البنوك. وبشكل دقيق فإن هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق الآتي:

١. الوقوف على مدى توفر الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية من وجهة نظر المستخدمين منها.
٢. بيان مدى تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم ٣٠ للشركات المندمجة وبالتالي الحكم على مدى كفاية التشريعات الأردنية لمتطلبات هذا المعيار.
٣. إصدار الاقتراحات المناسبة حول التطبيق الأفضل لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ على البنوك والشركات المالية المندمجة في المملكة الأردنية الهاشمية.

### أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة من كونها تتناول مستوى الإفصاح في البنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن (معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠) "الإفصاح في البيانات المالية الخاصة بالبنوك والشركات المالية المشابهة". وتعود أهمية هذه الدراسة الى الآتي:

١. مساعدة الشركات الكبرى الأردنية للوصول إلى مستوى أفضل في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية تلبية لحاجات المجتمع المحلي في مختلف القطاعات.
٢. المساهمة في خدمة البحث العلمي لتحديد مدى تحقيق الشركات الأردنية المندمجة لأهدافها بالإفصاح عن معلوماتها المهمة اقتصاديا واجتماعيا.
٣. قياس مدى أهمية المتطلبات المختلفة لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ للوقوف على مدى ملاءمتها من وجهة نظر البنوك والشركات المالية الأردنية المندمجة.
٤. إبراز الآثار الناتجة عن تطبيق متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ ومعرفة أهم المشاكل التي تواجه البنوك والشركات المندمجة في تطبيق متطلباته.

#### محددات الدراسة

لقد واجهت الدراسة عدة محددات من أهمها:

١. ندرة الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة (تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ في الأردن)، مما أوجب الاعتماد على مجموعة من الدراسات حول موضوع الإفصاح في البيانات المالية بشكل عام.
٢. عدم استجابة بعض المديرين الماليين في الإجابة على الاستبانة بحجة انشغالهم بأعمالهم العديدة.

#### منهجية الدراسة

تم تلخيص المتطلبات المختلفة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) على شكل بنود تم تضمينها في الاستبانة المستخدمة في الدراسة والتي تم توزيعها على كل من المديرين العاملين ونوابهم، والمديرين الماليين ومديري التدقيق الداخلي العاملين في البنوك والشركات المالية الأردنية المندمجة العاملة في الأردن لتحديد الأهمية النسبية لكل بند من البنود التي اشتمل عليها المعيار. وقد شملت منهجية الدراسة ما يلي:

#### ١. مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة إدارات البنوك والشركات المالية العاملة في الأردن والبالغ عددها (٧٢) شركة، أما عينة الدراسة فقد اشتملت على المديرين العاملين ونوابهم والمديرين

الماليين ومديري التدقيق الداخلي في كافة إدارات البنوك والشركات المالية الأردنية المندمجة في المملكة والبالغ عددها ٣٢ شركة وبنك، حيث تم اختيار العينة بطريقة عشوائية، وزعت عليها الاستبانات باليد وتم جمعها باليد أيضا.

## ٢. مصادر جمع البيانات

أ. مصادر ثانوية: حيث اشتملت على دراسة متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠)، ومجموعة القوانين والتشريعات المختلفة التي تحكم عمل الشركات المساهمة والبنوك التي اندمجت إضافة إلى عدد من المراجع النظرية العربية والأجنبية والمقالات حول البيانات الختامية ومفهوم الإفصاح في هذه البيانات.

ب. مصادر أولية: حيث تم الحصول على البيانات الأولية المتعلقة بالتطبيق الميداني للدراسة من خلال تصميم استبانة (الاستبانة متوفرة حسب الطلب) التي تم تصميمها والتي اشتملت على أربعة أجزاء رئيسية هي:

**الجزء الأول:** يحتوي هذا الجزء على عدد من الفقرات التي هدفت إلى جمع معلومات عامة حول الأفراد الذين سيقومون بتعبئة الاستبانة وحول المؤسسة التي يعملون فيها.

**الجزء الثاني:** ويشمل الأسئلة من (٦-٢١) والتي تمثل ذلك الجزء من متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) الخاص بالإفصاح عن معلومات تتعلق بقائمة الدخل (بيان الأرباح والخسائر).

**الجزء الثالث:** ويشمل الأسئلة من (٢٦-٤٠) وهي تمثل ذلك الجزء من متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) والخاص بالإفصاح عن معلومات تتعلق بالميزانية العمومية (قائمة المركز المالي).

**الجزء الرابع:** تضمنت الاستبانة في نهايتها سؤالا حول أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه البنوك والشركات المالية في تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) مع الحلول المقترحة لهذه المشاكل والصعوبات.

ج. أساليب التحليل: استخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) واعتماد مستوى الأهمية (٥%) والذي يقابله مستوى ثقة (٩٥%) لتفسير نتائج الاختبارات المستخدمة.

١. اختبار T-Test: وقد استخدم في اختبار الفرضيات، حيث تم بيان مدى تأكيد أو نفي الفرضية.
٢. تم استخدام الأوساط الحسابية لتحديد الأهمية النسبية لكل بند من بنود المعلومات الواردة في الاستبانة واستخدام قيم T المعنوية لإثبات الفرضيات.
٣. تم إعطاء الأوزان من (١-٥) للأسئلة المستخدمة في الجزء الثاني والثالث من الاستبانة المستخدمة وعلى النحو التالي:

الإيجابية	مهم جدا	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم إطلاقا
الوزن	٥	٤	٣	٢	١

#### أدبيات الدراسة

##### الإطار النظري

على الرغم من تعدد وتنوع مصادر المعلومات حول المنشآت الاقتصادية إلا أن التقارير المالية الختامية تحتل المركز الأول من بين هذه المصادر وذلك لعدة أسباب أهمها:

١. مصداقية هذه القوائم وما تحويه من معلومات، حيث تتم مراجعتها من قبل محاسب قانوني لإجازتها قبل النشر.
٢. التكلفة البسيطة المتكبدة من جراء الحصول على هذه التقارير مقارنة مع غيرها من مصادر المعلومات.

إلا أن من أبرز المشاكل التي تواجهها البيانات المالية السنوية بإعتبارها من أهم مصادر المعلومات هي محاولتها لتلبية متطلبات الفئات المختلفة المستخدمة لهذه البيانات، الأمر الذي قد يؤدي إلى وجود بعض نواحي القصور في هذه البيانات من حيث اشتمالها على المعلومات الملائمة وهي تلك التي يحتاجها المستخدمون لها لاتخاذ قراراتهم المختلفة.

#### أهداف إعداد البيانات المالية

شكل معهد المحاسبين القانونيين في أمريكا (AICPA) American Institute of Certified Public Accountants، لجنة لدراسة أهداف التقارير المالية حيث نشرت هذه اللجنة تقريرها عام ١٩٧٣ والذي تضمن الهدف الأساسي للتقارير المالية وهو (تزويد المستثمرين والمقرضين بمعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات



الاقتصادية (Duff And Phelps, 1976). كذلك فقد قام مجلس معايير المحاسبة المالية للاقتصاديين (Financial Accounting Standards Board, FASB) بتحديد هذه الأهداف بما يلي (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ١٩٨٩).

١. الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشآت والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.
٢. تمكين مستخدمي التقارير المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمنشأة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.
٣. تقييم قدرة المنشأة على استخدام أموالها وتحقيق أهدافها. وتقييم كفاءة الإدارة بالقيام بالمسؤوليات الموكلة إليها، الأمر الذي يعتبر مؤشراً على قدرة المنشأة على مواجهة منافسيها.

### خصائص التقارير المالية

تمتاز التقارير المالية السنوية بعدة مميزات حسبما صدر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية، وأهم هذه المميزات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ١٩٨٩).

#### أ. قابلية الفهم والاستيعاب

أن تكون البيانات المالية الختامية قابلة للفهم والاستيعاب من قبل مستخدميها. كما يجب أن يتوفر لدى مستخدمي البيانات المالية الختامية إمام معقول بالنشاط التجاري والاقتصادي والمحاسبي بالإضافة إلى المقدرة على دراسة البيانات الختامية حسب الأصول.

#### ب. الدلالة

تعتبر المعلومات ذات دلالة عندما تؤثر على قرارات مستخدميها وتساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وبذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.

#### ج. المقارنة

وتعني الاتساق في إعداد البيانات المالية المختلفة لمنشأة معينة من سنة إلى أخرى، وكذلك الاتساق في إعداد هذه البيانات بين منشأة وأخرى (ضمن القطاع الاقتصادي الواحد).

**د. العدالة**

أن تعبر البيانات المالية الختامية عن المركز المالي للمنشأة بشكل عادل، ويكون ذلك ممكناً عند اجتماع المميزات المشار إليها سابقاً مع تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

**مفهوم الإفصاح**

الإفصاح يعرف بأنه تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال المنشأة ويشمل الإفصاح أية معلومات إيضاحية محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية.

ويمكن تصنيف الإفصاح إلى المستويات الثلاثة التالية (Hendriksen, 1982):

**أ. الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure)**

ويقصد به توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يطلبها مستخدمو القوائم المالية، وبما أن المستثمر من أهم فئات مستخدمي البيانات المالية فإن الإفصاح يكون كافياً عند توفر المعلومات الضرورية لقرارات الاستثمار، وتشكل المعلومات اللازمة لقرار الاستثمار الحد الأدنى الذي من المفروض أن تؤمنه التقارير المالية.

**ب. الإفصاح العادل (Fair Disclosure)**

يرتبط هذا المستوى بالنواحي الأخلاقية والأدبية عند نشر المعلومات، ويكون الإفصاح عادلاً عند معاملة كافة فئات مستخدمي البيانات المالية الخارجية بصورة متماثلة ومتساوية، مما يعني تزويدهم بنفس كمية المعلومات وفي نفس الوقت.

**ج. الإفصاح التام (Full Disclosure)**

يرتبط هذا المستوى من الإفصاح بنشر جميع المعلومات الملائمة لمستخدمي التقارير المالية، وقد يترتب على هذا الإفصاح العديد من السلبيات التي تؤثر على المنشأة ومساهميها. وحتى تصل المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية إلى مستوى الإفصاح الكافي لا بد من توفر الخصائص النوعية للمحاسبة المالية (AICPA, 1980) وهي:

- **الملاءمة:** أي إنها تؤثر في القرار الاقتصادي.
- **قابلية الفهم:** إعداد التقارير المالية وفقاً لصيغ ومفردات تتناسب مع قدرات مستخدميها على الفهم.
- **قابلية التحقق:** تكون المعلومات موضوعية.
- **الحياد:** أي نشر المعلومات لمواجهة الاحتياجات العامة لمستخدمي التقارير المالية دون التحيز لفئة معينة.
- **التوقيت المناسب:** أي توفير المعلومات في إجراء المقارنة وإظهار أوجه التشابه أو الاختلاف الناتجة عن طبيعة الأنشطة التي تؤديها المنشآت.
- **قابلية المقارنة:** أي مساعدة المعلومات في إجراء المقارنة وإظهار أوجه التشابه أو الاختلاف الناتجة عن طبيعة الأنشطة التي تؤديها المنشآت.
- **التكاليف:** الموازنة بين تكلفة الإفصاح والفوائد المرجوة منه.
- **الشمول:** عندما تتصف المعلومات بجميع الخصائص النوعية المذكورة أعلاه.

### أهمية الإفصاح

إن توافر مستوى كاف من الإفصاح في التقارير المالية يساهم في مساعدة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة، ذلك أن مستوى الإفصاح الكافي يؤدي إلى تحقيق المزايا التالية (Beaver, 1978):

١. تحقيق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي البيانات المالية الأمر الذي يقلل من فرص المتاجرة بناءً على المعلومات الداخلية. ويكون تحقيق العدالة من خلال إضاعة الفرصة على المستثمرين ذوي المعلومات الداخلية في تحقيق أرباح على حساب باقي المستثمرين.
٢. الإقبال على شراء أسهم المنشآت التي تفصح أكثر من غيرها، لأن المستثمر بطبعه لا يرغب في المخاطرة الناتجة عن نقص المعلومات مع افتراض تساوي جميع العناصر الأخرى ذات العلاقة بقرار الاستثمار. وتفضيل أسهم هذه المنشآت على غيرها يؤدي إلى ارتفاع أسعارها.
٣. المساهمة في الحفاظ على استقرار أسعار الأسهم، حيث أن نقص المعلومات يؤدي إلى زيادة التذبذبات في أسعار الأسهم حيث تفسح المجال لعمليات المضاربة في السوق المالي.

## معوقات الإفصاح

يتم الوصول للمستوى الأمثل من الإفصاح عندما يتم تحديد احتياجات مستخدمي البيانات المالية بشكل دقيق، ويرافقه القدرة والرغبة لدى الإدارة في نشر مثل هذه المعلومات. وهناك العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الإفصاح الأمثل (Singhvi and Surendra, 1972) منها:

١. تساعد المنافسين في الحصول على المعلومات الخاصة بالمنشأة الأمر الذي قد يضر بمصلحتها.
٢. يؤدي الإفصاح إلى تحسين المناخ التفاوضي مع الاتحادات العمالية مما يزيد التكاليف المترتبة على المنشأة.
٣. عدم قدرة الفئات المختلفة لمستخدمي البيانات المالية على فهم واستعمال الكثير من المعلومات والبيانات المحاسبية التي يتم الإفصاح عنها.
٤. وجود مصادر بديلة تزود متخذي القرارات بالمعلومات اللازمة بتكلفة أقل من قيام إدارة المنشأة بنشرها في التقارير الدورية.
٥. عدم إلمام المنشأة بالاحتياجات المختلفة لفئات مستخدمي البيانات المالية من معلومات.

## الإفصاح في التشريعات والقوانين الأردنية

### ١. قانون سوق عمان المالي

حدد قانون سوق عمان المالي واجبات الشركات المساهمة العامة فيما يتعلق بالمعلومات الواجب تزويد إدارة السوق بها أو تلك المعلومات التي تقوم بنشرها من خلال النظام الداخلي للسوق والذي تضمن عدداً من المواد منها (سوق عمان المالي، ١٩٧٦):

**المادة (٢٨):** يحق للسوق أن يطلب من الشركات المساهمة العامة نشر أية معلومات إيضاحية حول أوضاع هذه الشركات، بما يكفل سلامة التعامل واطمئنان المستثمر.

**المادة (٣٣):** يتوجب على الشركات المساهمة العامة أن تقوم بإعداد وتقديم نشرة الإصدار عند طرح أوراقها المالية للاكتتاب العام، ويجب إعداد هذه النشرة وفق متطلبات النموذج الخاص المقرر من قبل إدارة السوق والذي يتضمن كافة المعلومات والإيضاحات التي تعتبر هامة للمستثمرين.

## ٢. قانون الشركات

حدد قانون الشركات المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٩٧، عدداً من متطلبات الإفصاح الواجب على الشركات المساهمة العامة مراعاتها والالتزام بها. وأهم المواد المتعلقة بموضوع الإفصاح (قانون الشركات الأردني ١٩٩٧).

**المادة (١٤٠):** يترتب على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ان يعد خلال مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر من انتهاء السنة المالية للشركة الحسابات والبيانات لعرضها على الهيئة العامة.

**المادة (١٤١):** على مجلس ادارة الشركة المساهمة العامة ان ينشر الميزانية العامة للشركة وحساب ارباحها وخسائرها وخالصة وافية عن التقرير السنوي للمجلس وتقرير مدققي حسابات الشركة خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ انعقاد الهيئة العامة.

## ٣. قانون البنوك

تناول قانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ الحسابات والبيانات المالية الخاصة بالبنوك والمؤسسات المالية في المادة ٦٣ والتي تنص على.

**المادة (٦٣):** يلتزم مجلس إدارة البنك بتقديم حساباته الختامية المصدقة من المدقق القانوني لحساباته إلى البنك المركزي خلال مدة لا تتجاوز الشهرين من نهاية السنة المالية، كما يلتزم مجلس الإدارة تحت طائلة المسؤولية القانونية بالحصول على موافقة خطية مسبقة من البنك المركزي على إي مما يلي

- أ. الحسابات الختامية مصدق عليها من مدقق حساباته القانوني وذلك قبل عرضها على الهيئة العامة للمساهمين.
- ب. إعلان هذه الحسابات ونشرها بأي وسيلة كانت.

## ٤. قانون البنك المركزي الاردني

اشتمل هذا القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته اللاحقة والمتعلقة بالافصاح وبسلامة المراكز المالية للبنوك المرخصة وضمان حقوق مودعيها ومساهميها على مواد تتعلق بالافصاح المحاسبي للبيانات، حيث ان المادة رقم (٤٤) نصت على ان للبنك المركزي ان يطلب من أي بنك

مرخص عدم نشر حساباته الختامية السنوية وان لا يتخذ أي إجراء يتعلق بتوزيع أرباحه قبل ان يوافق عليها البنك المركزي.

يلاحظ مما سبق ان المشرع الاردني اعطى عناية خاصة للبيانات الختامية الدورية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة وما تحتويه هذه البيانات من معلومات ايضاحية من خلال تحديده لاساليب وتوقيت عرض البيانات المحاسبية وغيرها من التقارير الدورية وغير الدورية.

### مفهوم المعيار المحاسبي

يمثل المعيار المحاسبي مجموعة من الضوابط والاسس والتوجيهات او التعليمات لمعالجة موضوع محاسبي طبقاً للمبادئ والاعراف المحاسبية المتفق عليها والتي ينبغي الاخذ بها عند اعداد وعرض البيانات المحاسبية مع مراعاة البدائل المتعارف عليها لمعالجة هذا الموضوع وبالشكل الذي يضمن الوصول الى نتائج تؤدي الى نوع من التجانس في اسلوب اعداد وعرض هذه البيانات ويسهل المقارنة بين البيانات التي تصدرها الشركات ومؤسسات الاعمال في نشاط اقتصادي معين.

اذن المعايير المحاسبية لا تمثل نظاماً محاسبياً متكاملماً ولكن الالتزام بها يساعد في اعداد البيانات المحاسبية في ظل أي نظام محاسبي بالشكل الذي يساعد على ان تعطي هذه البيانات صورة حقيقية وعادلة.

### معيار المحاسبة الدولي (رقم ٣٠)

توصلت لجنة المعايير الدولية للمحاسبة عام ١٩٩٠ الى الصيغة النهائية لمعيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) " الايضاحات حول البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" والذي يحث المعنيين على اظهار كافة الافصاحات حول البيانات المالية والتي تتعلق بالامور الادارية والرقابة والضبط حول عامل السيولة والمخاطر المصرفية.

### المتطلبات الرئيسية للمعيار

تقسم البنود الرئيسية المختلفة لمعيار المحاسبة الدولي الثلاثون الى ثلاثة مستويات اساسية هي:

#### أ. في مجال السياسات والطرق المحاسبية

١. السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في تقييم الاستثمارات قصيرة وطويلة الاجل.

٢. أسس تحديد خسائر القروض المتعثرة وتكوين مخصصاتها.
٣. أسس تكوين المخصصات الخاصة بمقابلة المخاطر المصرفية العامة.

#### ب. على مستوى قائمة الأرباح والخسائر

١. المصادر الرئيسية للإيرادات مع ضرورة اعلان بند الفوائد الدائنة بصورة منفصلة.
٢. البنود الرئيسية من مصروفات التشغيل والافصاح عن الفوائد المدينة.

#### ج. على مستوى الميزانية العمومية

١. الإفصاح عن هيكل توزيع الموجودات والمطلوبات.
٢. الإفصاح عن القيمة الإجمالية لمخصص الديون المتعثرة.
٣. الإفصاح عن القيمة الإجمالية للالتزامات المضمونة مع قيم الأصول المرهونة كضمان للالتزامات.
٤. الإفصاح عن المعاملات مع الاطراف ذات الصلة.
٥. الإفصاح عن تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات.
٦. الالتزامات الطارئة والاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية.
٧. المعلومات القطاعية للبنك ان وجدت.

وقد نص المعيار على الإفصاح في البيانات المالية باحكام محددة يمكن تلخيصها بما يلي:

١. يجب ان تشمل البيانات المالية للبنك على بيان الدخل الذي يجمع الإيرادات والمصاريف حسب طبيعتها ولا يشتمل على مقاصة بين بنود الإيرادات والمصاريف ويعالج اية مبالغ يتم تجنبها لقاء خسائر القروض والتسهيلات المصرفية.
٢. يجب ان تشمل البيانات المالية على الميزانية العمومية التي تجمع الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها، وترتب الموجودات والمطلوبات حسب سيولتها النسبية، ولا تشتمل على مقاصة الموجودات والمطلوبات، بالاضافة الى الالتزام بمتطلبات الإفصاح لمعايير المحاسبة الدولية الأخرى.

وفي عام ١٩٩٣ اصدر البنك المركزي الاردني تعليماته للبنوك والشركات المالية المرخصة العاملة في المملكة وكان اخر المذكرات رقم (٩٣/٢٩١) والتي الزمت البنوك والشركات المالية باعداد

بياناتها المالية اعتباراً من العام ١٩٩٣ وفقاً للنماذج المعدة من قبل البنك المركزي استناداً الى معيار المحاسبة الدولي الثلاثون.

### الاندماج في الشركات والبنوك الاردنية

**الاندماج:** هو ما يحدث عندما تتوحد شركتين او اكثر في شركة واحدة وياخذ أحد الشككين التاليين:

١. **الاندماج من خلال الاستغراق (Absorption):** وهو توحيد شركتين أو أكثر في شركة واحدة موجودة تفقد جميع الشركات شخصيتها الاعتبارية المنفصلة باستثناء شركة واحدة.
٢. **الاندماج من خلال الاتحاد (Consolidation):** وهو توحيد شركتين أو أكثر في شركة واحدة وهنا تفقد جميع الشركات شخصياتها الاعتبارية المنفصلة.

إن الهدف الرئيس للاندماج بين البنوك هو أن الإندماج يحدث لأنه يعطي قيمة حالية صافية موجبة للمشروعات المتدمجة والتي تعمل على زيادة ثروة المساهمين أو القيمة السوقية لأسهمهم. وأن هذه الزيادة تنشأ من فرضيات الإندماج التالية التي حددها سينكي (Sinkey، ١٩٩٢):

١. **فرضية المعلومات:** تنص على أن وجود المعلومات الخاصة بتملكها الشركة الساعية للاندماج عن الشركة المستهدفة، هذه المعلومات تمكنها من تحديد ما اذا كانت الشركة المستهدفة مقيمة باقل من قيمتها.
٢. **فرضية القوة السوقية (Market - Power):** انه بإمكان الشركة المملوكة زيادة الاسعار بعد تملكها أحد منافسيها بسبب حصولها على قوة احتكارية.
٣. **فرضية القيمة المضافة بالاتحاد (Synergy):** تركز على تقليل التكاليف المرتبطة باقتصاديات الاحجام واقتصاديات النطاق (Economies of scope).
٤. **فرضية الضريبة:** ان تخفيض مطلوبات الضريبة يعتبر من دوافع الاندماج.
٥. **فرضية الإدارة غير الكفوءة:** تدعي أن الشركة التي يقودها مديرون غير مناسبون تكون مستهدفة للاندماج وذلك لعدم سعي الإدارة الى تعظيم قيمة الشركة التي يديرونها.
٦. إن أول عملية اندماج حدثت في الأردن في منتصف الثمانينيات وكانت بين شركة مصانع الاسمنت الاردنية المساهمة العامة وشركة اسمنت الجنوب المساهمة العامة بتاريخ ١/١/١٩٨٥، وقد حصلت معظم عمليات الاندماج عام ١٩٨٩ باندماج ١٠ شركات في تلك السنة، وقد شملت



عملية الاندماج قطاعات مختلفة مثل قطاع الصناعة والتجارة، والخدمات، والزراعة، وقد كانت أعلى نسبة للشركات المندمجة في قطاع الخدمات.

أشار احمد عبد الفتاح الى اصلاح الجهاز المصرفي الأردني بسبب التثوهات والاعراض السلبية التي ظهرت على أداء بعض المؤسسات وانهيار مؤسسات اخرى وقصور التشريعات القائمة على معالجة المشكلات المستجدة وعدم وضوح الادوار وتحديد المسؤوليات تشريعاً ومصرفياً وتفاقم مشكلة الديون المشكوك فيها والعدد الكبير لمؤسسات الجهاز المصرفي بشكل يفوق استيعاب الاقتصاد الأردني والمنافسة الخارجية. وقد استخدم البنك المركزي أدوات معينة لاجاد مؤسسات مالية ومصرفية قوية اداريا وماليا، ومن هذه الادوات تشجيع الاندماج الطوعي في حالات المؤسسات السليمة، والقصري في حالات المؤسسات المتعثرة، والتصفية في حالات المؤسسات الميؤوس منها، وتشجيع سياسات اعادة هيكلة راسمال بعض المؤسسات المتعثرة. وهناك بعض الشركات التي خضعت للتصفية الاجبارية مثل بنك البتراء والمصرف السوري الأردني، وشركة بيت الاستثمار الأردني. وهناك شركات خضعت للدمج الطوعي مثل شركة المال والائتمان مع الشركة الأردنية لتأجير الآليات.

اما الشركات المالية في القطاع المصرفي في الاردن والتي مارست عملية الاندماج فهي الشركة الأردنية للأوراق المالية، وبيت الاستثمار الاسلامي، والشركة الأهلية للإستثمارات المالية وشركة المال والائتمان، والمؤسسة المالية العربية، وبنك الأردن، وبنك الخليج، والبنك الأهلي الأردني، وبنك البتراء، وبنك المشرق، ومناجم الفوسفات الأردنية، والاتحاد العربي الدولي للتأمين، ومصانع الاسمنت الأردنية، والإنماء للإستثمارات والتسهيلات المالية، والتأمين الوطنية الأهلية، والمؤسسة المالية العربية، والأردنية للإستثمارات الصناعية.

### الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت البحث في موضوع الإفصاح في البيانات المالية للشركات المساهمة العامة الصناعية منها والتجارية نذكر منها:

١. في دراسة قام بها (Firth, 1979) بعنوان "الإفصاح للمعلومات في الشركات" لقياس درجة الإفصاح في التقارير المالية لعدد من الشركات البريطانية. بينت الدراسة انخفاض درجة الإفصاح في التقارير المالية لمعظم الشركات التي تضمنتها هذه الدراسة، وقد لاحظ الباحث

- وجود عدد من العوامل التي تؤثر على درجة الإفصاح في التقارير المالية للشركات البريطانية أهمها حجم الشركة وإدراجها في الأسواق المالية.
٢. وفي دراسة قام بها (Cook, 1988) بعنوان "الإفصاح في التقارير المالية السنوية للشركات السويدية"، حيث اشتملت الدراسة على عينة مكونة من ٩٠ شركة لبيان آثار كل من حجم الشركة وإدراجها في الأسواق المالية على درجة الإفصاح في التقارير المالية السنوية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية واضحة بين درجة الإفصاح في البيانات المالية السنوية وحجم الشركة وبين درجة الإفصاح وإدراج الشركة في الأسواق المالية حيث أن البيانات المالية للشركات المدرجة في سوق استوكهولم المالي احتوت على نسبة إفصاح أعلى.
٣. في دراسة قام بها (بهجت ويماني، ١٩٩٠) بعنوان "الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام" بهدف معرفة الإضافة المتوقعة إلى مستوى الإفصاح على القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية في حال إلزامها بتطبيق معيار العرض والإفصاح العام. اشتملت الدراسة على (٣٢) شركة مساهمة سعودية شكلت ما نسبته ٥٥ % من مجتمع الدراسة. أظهرت هذه الدراسة وجود إضافات متوقعة نتيجة لتطبيق المعيار في درجة العرض ومستواه وفي محتوى المعلومات التي تشتمل عليها القوائم المالية، إلا أن الباحثين قد توصلوا إلى أن هناك بعض البنود التي يجب أن تحتوي عليها القوائم المالية نظرا لأهميتها والتي أهملها المعيار مثل الديون المعدومة، ومخصص الديون المشكوك في تحصيلها، والمخزون التالف، ومخصص هبوط أسعار البضاعة، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
٤. في دراسة قام بها (مطر، ١٩٩٣) بعنوان "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، حيث اشتملت على عينة مكونة من (٣٠) شركة، تبين أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بوجه عام حوالي ٨٠ % من متطلبات وشروط الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية إلا أن هذا الإفصاح وكما أظهرته نتائج الدراسة يتفاوت في مداه بين القوائم المالية الأساسية (الميزانية العمومية، الأرباح والخسائر، والتغيرات في المركز المالي) أو فيما بين عناصر كل قائمة منها على حدة، الأمر الذي يوجب إيلاء عناية أكبر نحو تحقيق الاتساق المطلوب في الإفصاح الفعلي على مستوى جميع هذه القوائم.

٥. دراسة (يوسف، ١٩٩٣) بعنوان "التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية الأردنية وملاءمتها لقرارات المستثمر المؤسسي". وقد شملت الدراسة ٢٢ شركة صناعية و ١٣ شركة تأمين كعينة ممثلة للقطاع المؤسسي. وبينت النتائج اتفاق مجموعتي الشركات الصناعية والتأمين على أهمية الإفصاح في التقارير المالية السنوية، وعدم انسجام نماذج البيانات المالية التي يطلبها البنك المركزي الأردني مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي، حيث نظم البنك المركزي الأردني نماذج جديدة للبيانات المالية للبنوك والشركات المالية العاملة في المملكة وإلزامها باعتمادها لغايات إعداد بياناتها المالية الدورية بإصداره للمذكرة التي تحمل الرقم (٩٣/٢٩١) بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٩٣.
٦. دراسة (عبدالله، ١٩٩٥) بعنوان "الإفصاح ودوره في تنشيط التداول في أسواق رأس المال العربية". توصلت الدراسة إلى أن مستخدمي القوائم المالية هم من المستثمرين والدائنين للمشروع. وأن كمية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها هي المعلومات التي تحددها وتتطلبها القواعد المحاسبية المتعارف عليها كحد أدنى.
٧. دراسة (خشارمه، ١٩٩٥): أجريت الدراسة على تسعة وأربعين شركة أردنية لبيان أثر صفات معينة للشركة على مستوى الإفصاح. وتبين أن هناك علاقة قوية بين مستوى الإفصاح ونوع الصناعة كونها شركة صناعية أو خدمية.
٨. دراسة (سعادة، ١٩٩٥) بعنوان "الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (٥)". اشتملت العينة على المديرين الماليين للشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك وموظفي الدولة وشركات الوساطة في سوق عمان المالي ومدققي الحسابات القانونيين الأردنيين. وأظهرت النتائج أهمية الإفصاح لدى موظفي الدولة وقطاع الوسطاء في سوق عمان المالي والمستثمرين والبنوك والشركات الصناعية ومدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، حيث أظهرت الدراسة أن قطاع مدققي الحسابات القانونيين حصلوا على أعلى النسب في أهمية الإفصاح نظرا لإلزام مدققي الحسابات بقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين تلاه الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ثم قطاع البنوك.
٩. دراسة (نيو وآخرون، ١٩٩٨) بعنوان:  
"Managing Public Impressions: Environmental Disclosures In Annual Reports"

وقد اعتمدت الدراسة على الربط بين النظرية ومستوى التوضيح التجريبي للإفصاح البيئي الوارد في التقارير السنوية للشركات الحكومية الكندية العاملة في استخراج المعادن والغابات والزيوت والغاز والصناعات الكيماوية خلال الفترة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٩١. أظهرت الدراسة أن العلاقة والربط بين الإفصاح البيئي والأداء البيئي هي علاقة جزئية وغير واضحة.

كما أظهرت أن هناك حاجة إلى فحص الإستراتيجيات القانونية على المستوى الجزئي.

١٠. دراسة (خشارمه، ١٩٩٩) بعنوان "تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية - دراسة ميدانية"

أظهرت الدراسة النتائج التالية:

١. إن مستوى الإفصاح عن المعلومات في التقارير السنوية للشركات الأردنية خلال الفترة الزمنية في تراجع مع بعض الاستثناءات.
٢. إن نوع الصناعة التي تنتمي لها الشركات، ونسبة المديونية، ونسبة السيولة تعتبر من الخصائص الرئيسة التي تؤثر على مستوى الإفصاح في التقارير السنوية للشركات الأردنية.

هذا وقد أوصت الدراسة بعدة توصيات كان من أهمها ضرورة زيادة مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من أجل استقطاب الاستثمارات المحلية ومن أجل زيادة الثقة بالتقارير المالية، كما أوصت بضرورة تقييد الشركات بتطبيق معايير المحاسبة الدولية وعدم التأخير في إصدار التقارير المالية عن الثلاثة أشهر الأولى لإنهاء السنة المالية.

١١. وأجرى الباحثان ياسين، خضر والشاوي، أحلام (٢٠٠٠)، دراسة بعنوان "فاعلية نظام المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للاستجابة لمتغيرات البيئة"، قدّم إلى مؤتمر المحاسبة الأول الذي عقد في رحاب جامعة اليرموك. وخلصت الدراسة إلى أنه يمكن للمحاسبة أن تستغل طاقاتها فيما تختص بتجميع البيانات واستخراج المعلومات بما يساعد على قياس أثر المشروعات على المجتمع من ناحية التكاليف أو العوائد وبالتالي ترشيد القرارات الاقتصادية. كما خلصت الدراسة أيضاً إلى أنه يجب النظر إلى أداة التقييم للوحدات الاقتصادية على أنها أداة لتحقيق الرفاهية للمجتمع، وبأن القوائم المالية المعدة حالياً في المنشآت تفتقر إلى إبراز الجوانب الاجتماعية التي

تتظر للجوانب الخارجية وتأثيرها على المجتمع. وقد بينت الدراسة كذلك بأن القوائم المالية تُعدّ حالياً على أساس التكلفة التاريخية التي لا تعكس التكاليف الحقيقية للموارد المستهلكة من قبل هذه المنشآت، حيث أن أساس الأسعار المحاسبية يعتبر التقويم الصحيح في قياس الربحية الاجتماعية بشكل دقيق.

وأضاف الباحثان بأن قائمة القيمة المضافة وتوزيعاتها تعتبر أداة إضافية بجانب القوائم الاجتماعية لتقييم الوحدات الاقتصادية.

١٢. وأجرى البارودي (٢٠٠١)، دراسة بعنوان "الإلتزام بالمعايير المحاسبية ودوره في ترشيد منظومة الأداء المحاسبي للوحدات الاقتصادية"، قدّم إلى المؤتمر العلمي السادس للمحاسبين المصريين. هدفت الدراسة الى توضيح مدى الإلتزام بتطبيق المعايير المحاسبية المصرية وانعكاسها على كفاءة وفعالية الأداء المحاسبي. توصلت الدراسة الى أن كافة البنوك تلتزم بتطبيق المعيار المحاسبي التاسع عشر "الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة" وبنسبة ١٠٠% وتوصلت أيضا الى أن نسبة ٤٢.٦% من الشركات عينة الدراسة تستخدم وتطبق معيار "محاسبة الإستثمارات رقم (١٦)" سواء في اجراءات القياس أو الإفصاح.

١٣. كما أجرى رزق (٢٠٠٢)، دراسة بعنوان "تقييم الإستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الأوراق المالية والإفصاح عنه في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة تطبيقية". هدفت الدراسة الى دراسة وتحديد متطلبات العرض والإفصاح للإستثمارات المالية في القوائم المالية بطريقة ملائمة تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تنعكس على متخذ القرار في ضوء المعايير المحاسبية المصرية، كما هدفت أيضا الى دراسة الأدوات المالية المشتقة ومخاطرها والإفصاح عنها في ضوء معايير المحاسبة الدولية. توصلت الدراسة الى أن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٢) قد تناول الإفصاح والعرض عن الأدوات المالية في حين أن معايير المحاسبة المصرية وكذلك البنك المركزي المصري لم يتطرق الى تلك الأدوات. وقد أوصى الباحث بعدة توصيات منها ضرورة قيام لجنة معايير المحاسبة المصرية بإصدار معيار محاسبي شامل للإستثمارات شأن معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٩). كما أوصى الباحث أيضا بضرورة التوسع في الإفصاح والعرض عن الإستثمارات المالية في البنوك والمؤسسات المالية المشابهة.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أنه لم يكن هناك بينها أية دراسة تدرس مستوى الإفصاح في البيانات المالية الخاصة بالبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن حسب

معياري المحاسبة الدولي رقم (٣٠)، لذلك تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسد الفجوة في تلك الدراسات.

### تحليل النتائج

لقد تم تقسيم فقرات المعيار المحاسبي الدولي (٣٠) الى قسمين هما: المتطلبات المتعلقة بقائمة الدخل والارباح والخسائر والمتطلبات المتعلقة بالميزانية العمومية. ولذلك تم تقسيم تحليل النتائج المتعلقة بكل من هذين القسمين على حدة وعلى النحو التالي:

١. متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) المتعلقة بقائمة الدخل والارباح والخسائر: لقد تضمنت الاستبانة اسئلة متعلقة بقائمة الدخل والارباح والخسائر وهي من سؤال (١-١٥). وقد أظهرت نتائج التحليل الواردة في الجدول رقم (١) أن الأوساط الحسابية لإجابات جميع هذه الأسئلة تزيد عن (٤)، وإن الانحراف المعياري لجميع الأسئلة صغير جداً وأقل من نصف الوسط الحسابي مما يدل على إجماع المجيبين وعدم وجود تشتت في آراءهم حول متطلبات هذا المعيار. وهذه النتائج تؤكد ايجابية الإجابات نحو تطبيق هذا المعيار وأنه من المهم جداً اعداد قائمة الدخل والارباح والخسائر ورافق الايضاحات اللازمة وفقاً لمتطلبات المعيار موضوع الدراسة. وهذا يدل على أهمية الإفصاح عن البنود السابقة من قبل الشركات المندمجة بشكل خاص.

جدول (١): الأوساط الحسابية لمتطلبات المعيار المتعلقة بقائمة الدخل والارباح والخسائر

الرقم	البند	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١.	تجميع الايرادات والمصاريف حسب طبيعتها مع الإفصاح عن مبالغ البنود الرئيسية لها.	٤.٨٧	٠.٣٥
٢.	يجب ان لا يتم اجراء تقاص بين بنود الايرادات والمصاريف الا اذا وجد سبب قانوني لذلك.	٤.٤٧	١.٠٠٦
٣.	الفوائد المقبوضة وما في حكمها	٤.٤٧	٠.٧٤
٤.	الفوائد المدفوعة وما في حكمها	٤.٧٣	٠.٥٩
٥.	ارباح الاسهم	٤.٨	٠.٤١
٦.	ايرادات الرسوم والعمولات	٤.٧٣	٠.٤٦

...تتمة جدول (١)

الرقم	البنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
٧.	مصاريف الرسوم والعمولات	٤.٤٧	١.٠٦
٨.	الإيرادات ناقصا الخسائر الناتجة عن محفظة الأوراق المالية للمتاجرة	٤.٦	٠.٧٤
٩.	الإيرادات ناقصا الخسائر الناتجة عن العملات الأجنبية	٤.٤٠	٠.٦٣
١٠.	خسائر التسهيلات المصرفية	٤.٦٠	٠.٥١
١١.	المصاريف الإدارية والعمومية	٤.٦٧	٠.٤٩
١٢.	إيرادات العمليات الأخرى	٤.٥٣	٠.٦٤
١٣.	مصاريف العمليات الأخرى	٤.٦٠	٠.٥١
١٤.	المبلغ المضاف الى الدخل لقاء تسهيلات مصرفية معدومة سابقا وتم استردادها	٤.٤٧	٠.٨٣
١٥.	السياسات المحاسبية التي تبين الاسهم التي يتم بموجبها احتساب التسهيلات المصرفية غير القابلة للتحويل كمصرف ومن ثم شطبها	٤.٣٣	٠.٨٠
	معدل الوسط الحسابي لجميع الأسئلة	٤.٥٨	

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الأوساط الحسابية للأسئلة تزيد عن ٤ وهي نسبة عالية بالنسبة لإجابات افراد العينة، وأن معدل الوسط الحسابي العام لإجابات افراد العينة على كافة متطلبات المعيار الخاصة بقائمة الدخل والأرباح والخسائر بلغ (٤.٥٨) وهو وسط حسابي عالي يعكس موافقة افراد العينة على هذه المتطلبات.

٢. متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) الخاصة بالميزانية العمومية: اظهرت النتائج الخاصة بمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) والخاصة بالميزانية العمومية والتي تضمنت الاسئلة من (١٦-٣٤) أوساط حسابية كلها تزيد عن (٤) وانحرافات معيارية صغيرة جداً وأقل من نصف الوسط الحسابي لكل منها مما يدل على وجود إجماع بين المجيبين وعدم وجود تشتت في آراء المجيبين حول هذه المتطلبات. وهذه النتائج تشير الى أنه من المهم جداً اعداد الميزانية العمومية وفقاً لمتطلبات المعيار حسب رأي العينة محل البحث. والجدول رقم ٢ يبين الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للأسئلة من (١٦-٣٤).

جدول (٢): الأوساط الحسابية لمتطلبات المعيار المتعلقة بالميزانية العمومية

الرقم	البنية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١٦.	تجميع الموجودات والمطلوبات حسب طبيعتها	٤.٤٧	٠.٩٩
١٧.	ترتيب الموجودات والمطلوبات حسب درجة سيولتها	٤.٧٣	٠.٤٦
١٨.	عدم اجراء تقاص بين بنود الموجودات والمطلوبات ما لم يتوفر حق قانوني لذلك	٤.٤٠	٠.٨٣
١٩.	النقد والارصدة للبنك لدى البنك المركزي	٤.٤	٠.٩١
٢٠.	اذونات الخزينة والاذونات الاخرى القابلة لاعادة الخصم لدى البنك المركزي	٤.٥٣	٠.٧٤
٢١.	السندات الحكومية والاخرى المعدة لاغراض المتاجرة	٤.٤	١.١٢
٢٢.	الايداعات لدى البنك والتسهيلات المصرفية للبنوك الاخرى	٤.٥٣	٠.٩٢
٢٣.	الايداعات لدى الاسواق المالية الاخرى	٤.٦	٠.٦٣
٢٤.	التسهيلات المصرفية الممنوحة للعملاء	٤.٣٣	٠.٧٢
٢٥.	الاوراق المالية لغايات الاستثمار	٤.٣٣	٠.٨٢
٢٦.	ودائع البنوك الاخرى لدى البنك	٤.٤٧	٠.٥٢
٢٧.	ودائع الاسواق المالية الاخرى لدى البنك	٤.٢٧	٠.٨٨
٢٨.	ودائع المودعين الاخرين / العملاء	٤.٤٧	١.٠٦
٢٩.	شهادات الايداع	٤.٣٣	١.١٨
٣٠.	الكمبيالات والمطلوبات الاخرى المؤيدة باوراق مالية	٤.٦	٠.٦٣
٣١.	اية اموال مقترضة اخرى	٤.٦	٠.٧٤
٣٢.	اجمالي مبلغ مخصص خسائر التسهيلات المصرفية بتاريخ الميزانية العمومية	٤.٥٣	٠.٨٣
٣٣.	اجمالي المبلغ المدرج في الميزانية العمومية لقاء التسهيلات المصرفية التي لا يحتسب عليها فوائد والاسس المستخدمة لتحديد قيمتها.	٤.٤	٠.٦٣
٣٤.	القيمة السوقية للأوراق المالية الاستثمارية المتداولة	٣.٤٧	٠.٨٣
	معدل الوسط الحسابي العام لجميع الأسئلة	٤.١٧	



يلاحظ من الجدول أعلاه بان الأوساط الحسابية لاجابات عينة الدراسة على كافة متطلبات المعيار الخاصة بقائمة المركز المالي قد جاءت مرتفعة باستثناء البند الاخير رقم ٣٤ الخاص بالقيمة السوقية للاوراق المالية الاستثمارية المتداولة او القابلة للتسويق اذ اختلفت عن القيمة الدفترية وسبب ذلك حسب راي الباحث هو التكلفة التاريخية المرتبطة بالتشريعات القانونية الأردنية وضرورة الالتزام بتلك القوانين وكتابة التكاليف حسب القيمة التاريخية حيث تلتزم المؤسسات المالية بذلك القرار الحكومي.

ويمكن الاستنتاج بأن الوسط الحسابي العام مرتفع حيث يعكس موافقة عينة الدراسة على هذه المتطلبات بشكل عام.

### اختبار فرضيات الدراسة

#### الفرضية الاولى

$H_0$ : "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) وتطبيقه في قوائم الدخل في الشركات المندمجة".

تم استخدام اختبار T-TEST (جدول رقم ٣) الذي يقارن الوسط الحسابي لاجابات افراد عينة الدراسة مع الرقم (٢)، وكانت النتائج المبينة في الجدول T المحسوبة اكبر من ٢ لذا تقبل الفرضية البديلة القائلة بان متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٠ الخاصة بقائمة الدخل تعتبر مهمة وملاءمة احصائيا من وجهة نظر الشركات والبنوك المندمجة في الاردن.

لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات المعيار المحاسبي رقم (٣٠) وتطبيقه في قوائم الدخل في الشركات المندمجة جدول رقم (٣).

#### جدول (٣): T - Test

R Sqare	٠.٧٣٨
T المحسوبة	٦.٠٤٧
T الجدولية	٢.٠٩٣

وبما أن طبيعة العلاقة خطية تم اختبارها من خلال استخدام اختبار T المحسوبة، فقد وجد أن T المحسوبة تساوي ٦.٠٤٧ وبما أنها أكبر من (٢) تقبل الفرضية البديلة وبالتالي فإن هناك علاقة بين

المتغير المستقل والتابع، وبما أن R Square تساوي ٠.٧٣٨ فهي علاقة قوية بالمستوى الذي يمكن فيه أن تعمم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

ويعزز اثبات هذه الفرضية ما تم التوصل إليه عند احتساب الأوساط الحسابية لافراد عينة الدراسة حول كافة متطلبات المعيار والتي تزيد عن الوسط الحسابي للادوات المعطاة لاسئلة الاستبانة في الجدول رقم (١).

#### اختبار الفرضية الثانية

$H_0$ : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠) وتطبيقه في الميزانية العمومية في الشركات المندمجة. تم اختبار الفرضية باستخدام (T=10.045) وبالتالي فإنه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة، أي وجود علاقة بين تطبيق المعيار الدولي وبين الميزانية العمومية المعدة من كل الشركات المندمجة وبما ان الرقم كبير فان العلاقة قوية جدا. ويعزز تلك العلاقة ما سبق استنتاجه في مجال الأوساط الحسابية.

وبما أن طبيعة العلاقة خطية تم اختبارها من خلال استخدام اختبار T المحسوبة جدول رقم (٤)، وبما أن T المحسوبة تساوي ١٠.٠٤٥ وبما أنها أكبر من (٢) ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة وبالتالي فإن هناك علاقة بين المتغير المستقل والتابع، وبما أن R Squar تساوي ٠.٨٨٦ فهي علاقة قوية بالمستوى الذي يمكن فيه أن تعمم نتائج العينة على مجتمع الدراسة. ويعزز تلك العلاقة ما تم التوصل إليه عند احتساب الأوساط الحسابية في جدول رقم (٢).

#### جدول (٤): T - Test

R Square	
٠.٨٨٦	
T المحسوبة	١٠.٠٤٥
T الجدولية	٢.٠٩٣

#### النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة الى استطلاع آراء العاملين في المؤسسات المالية المندمجة في الأردن حول متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) بهدف الوقوف على مدى ملاءمة تطبيقه على المستوى المحلي. ويمكن تلخيص نتائج الدراسة كما يلي:

١. اتفقت إجابات المجيبين في الشركات المالية المندمجة العاملة في الأردن حول أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠).
٢. اعتبرت متطلبات المعيار المحاسبي الدولي مهمة ومهمة جداً من وجهة نظر عينة الدراسة للشركات المندمجة في الأردن، حيث زادت الأوساط الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة لكل بند من بنود المعيار عن (٤) والانحرافات المعيارية بشكل عام اقل من ١٠.
٣. تضمنت الاستبانات طرْحاً لبعض المشاكل والمعوقات لتطبيق متطلبات المعيار بدقة وقد أظهرت بعض الاجابات مشاكل تلخصت بما يلي:
  - أ. قلة تدريب الموظفين وتحديث أسس العمل المحاسبي بما يتلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٠).
  - ب. عدم وجود أية مشاكل لدى الشركات التي تستخدم الانظمة المحوسبة (نظام الكمبيوتر).
  - ج. تكلفة وصعوبة تطبيق المعيار في ظل عدم وجود أنظمة آلية متكاملة ومتطورة هذا وقد تم إقتراح بعض الحلول لمعالجة مثل تلك المشاكل حسب آراء افراد العينة شملت:
    ١. ادخال المكننة لكافة الفروع أو البنوك ومناقشة النماذج المعدة من قبل البنك المركزي ومحاولة تعديلها بما يتلاءم مع وضع الشركات الأردنية.
    ٢. متابعة المستجدات في العمل المصرفي ليتلائم مع المعايير المحاسبية الحديثة لتلبي حاجة البنك ومتطلبات مدققي الحسابات.

### التوصيات

- في ضوء النتائج أعلاه فإن الباحث يوصي بالآتي
١. العمل على دراسة معايير المحاسبة الدولية المختلفة جميعها والتي من ضمنها المعيار رقم (٣٠) ليتم تكييفها واعادة صياغتها بما يتفق والقوانين والتشريعات السارية وبما يخدم المجتمع المحلي بصورة أمثل وذلك من قبل الجهات الحكومية والاكاديمية الممثلة بمراكز البحث العلمي في الجامعات وجمعية مدققي الحسابات الأردنيين.

٢. قيام الباحثين بمزيد من الدراسات حول تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) بتوسيع مدى البحث ليشمل قطاعات مختلفة وشرائح أكبر من المجتمع المحلي مثل شريحة مكاتب التدقيق التي لها علامة مباشرة بتطبيق مثل تلك المعايير ثم دراسة مدى ملاءمتها للتطبيق في الأردن.
٣. دراسة تأثير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على ظروف السوق الأردني وعلى أسعار أسهم البنوك للشركات المالية في السوق المالي.
٤. ضرورة الإسراع في ادخال الأنظمة الآلية المتطورة والمتكاملة لمواكبة الدول مثل الانترنت وذلك ضمن إدارات البنوك والشركات الأردنية.

## المراجع

### المراجع العربية

- (١) احمد عبد الفتاح، "الإصلاح المصرفي في الأردن - ضروراته ومعوقاته"، ورقة عمل مقدمة للندوة المصرفية المتخصصة التي عقدها اتحاد المصارف العربية، تحرير عدنان الهندي، عمان، الأردن، نيسان، (١٩٩٣).
- (٢) البارودي، شريف محمد، "الإلتزام بالمعايير المحاسبية ودوره في ترشيد منظومة الأداء المحاسبي للوحدات الإقتصادية"، المؤتمر العلمي السادس للمحاسبين المصريين، الجمعية العلمية للمحاسبة والنظم والمراجعة، ١٨ - ٢٠ أكتوبر (٢٠٠١)، ١-٩٧.
- (٣) بهجت، محمد وعبدالله، يمانى، "الأثر المتوقع لمعيار العرض والإفصاح العام"، مجلة جامعة الملك سعود، (١)٢، (١٩٩٠)، ٦١-١٠٠.
- (٤) خشارمه، حسين علي، "تحليل مستوى الإفصاح في الشركات المساهمة الأردنية - دراسة ميدانية"، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك، الأردن، (١٩٩٩)، ١-٧٠.
- (٥) خضر ياسين، والشاوي، أحلام، "دراسة بعنوان 'فاعلية نظام المحاسبة عن المسؤولية الإجتماعية للاستجابة لمتغيرات البيئة' قدم في مؤتمر المحاسبة الأول الذي عقد في جامعة اليرموك في الأردن في الفترة الواقعة بين ٢١ - ٢٣/١١/٢٠٠٠).
- (٦) رزق عادل محمد أحمد، "تقييم الإستثمارات المالية للبنوك وشركات تداول الأوراق المالية والإفصاح عنه في ضوء المعايير المحاسبية - دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر، (٢٠٠٢).

- (٧) سعادة، علي العبد خليل، "الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي رقم (٥)"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، أيار، (١٩٩٥).
- (٨) عبدالله، خالد أمين، "الإفصاح ودوره في تنشيط أسواق المال العربية"، *المصارف العربية*، ١٥ (١٧٢)، نيسان (١٩٩٥)، ١٤٠.
- (٩) القاضي حسين، "المحاسبة المتقدمة"، مطبعة الإتحاد، (١٩٩٤).
- (١٠) المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، "الاطار العام لاعداد البيانات الحسابية الختامية الصادرة عن لجنة الاصول الدولية للمحاسبة (IASC)"، عمان، (١٩٨٩).
- (١١) مطر، محمد، "تقييم مستوى الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، *مجلة دراسات*، الجامعة الأردنية، ٢٠-٢١ (١٢)، (١٩٩٣)، ١١٦-١٦٩.
- (١٢) وني مري وشركاهم، "ملخص معايير المحاسبة الدولية للمعايير المطبقة اعتباراً من ١/١/١٩٩٣"، عمان.
- (١٣) يوسف، اسحق احمد، "التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك والشركات المالية الأردنية وملاءمتها لقرارات المستثمر المؤسسي"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، (١٩٩٣).
- (١٤) المملكة الأردنية الهاشمية، قانون سوق عمان المالي رقم (٣١) لعام ١٩٧٦.
- (١٥) المملكة الأردنية الهاشمية، قانون الشركات الأردني رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧.
- (١٦) المملكة الأردنية الهاشمية، قانون البنوك الأردني رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠.

#### المراجع الأجنبية

- 17) AICPA, "Accounting: Current Text", Chicago, Commerce Clearing House Inc., 3, June, (1980).
- 18) Beaver, William H., "Current Trends In Corporate Disclosure" *Journal of Accountancy*, Jan., (1978), 44-51.
- 19) Cooke, T.E., "Disclosure In The Corporate Annual Reports of Swedish Companies" *The Accounting Review*, October, (1988), 113-124.
- 20) Duff and Phelips, "A Management Guide to Better Financial Reporting", (1976).
- 21) Firth, Micheal, "The Disclosure of Information By Companies", Omega, *The International Journal Of Management Science*, 7(2), (1979), 129-135.

- 22) Hendriksen, Eldon, Accounting Theory, 4<sup>th</sup> Edition, Richard D. Irwin Inc, Illinois, (1982).
- 23) Khasharmeh, Hussein Ali, "The Status of Financial Reporting, Accounting Education and Profession in a Developing Country, The Case of Jordan", PH.D. Thesis, Middlesex University, (1995), UK.
- 24) H. Warsame, D. Neu, And K. Pedwell, "Managing Public Impressions: Environmental Disclosures In Annual Reports", *Accounting Organizations And Society Journal*, **23(3)**, (1998), 265-282.
- 25) Sinkey, Joseph, "Commercial Bank Financial Management", 4TH Ed., Macmillan Publishing Co., New York, (1992).
- 26) Singhvi And Surendra, "Corporate Management Inclination To Disclose Financial Information", *Financial Analysts Journal*, July-August, (1972), 68-72.